



تونس في 05 ديسمبر 2018

المراسلة رقم 2018/599

## إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد: وزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: وضعية أعوان إدارتي المحاسبة العمومية والأداءات المتقاعدين التابعين لجمعية أعوان المالية بصفاقس

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من المذكورين أعلاه أن مستحقاتهم المالية لم تصرف بعد.

الرجاء التفضل بتوضيح :

\* سبب تأخير صرف مستحقات المتقاعدين المتخذة بزمة صندوق التقاعد

و الحيطة الاجتماعية منذ سنة 2013.

\* موعد تسوية الوضعية.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.



"إذا عجز صندوق التقاعد عن دفع ما تخذل بذمته منذ 2013

من مستحقات لفائدة أعوان ادارتي المحاسبة العمومية والاداءات فإنه مطالب  
بإعلام وزارة المالية بذلك قصد الإسراع بتحويل الاعتمادات اللازمة للغرض  
وصرفها من ميزانية الوزارة طبقا لما نص عليه القانون ذات النظر .

أرجوكم العمل على التدخل في الموضوع لفض هذا الاشكال . مع تحيات اعضاء  
ومنحراطي جمعية أعوان المالية بصفافس .

رئيس الجمعية : محمد الصالح خشارم ( أمين مال جهوي ) متقاعد

أطلب منك بكل لطف مساءلة وزير الشؤون الاجتماعية السيد محمد الطرابلسي  
متى سيتم الإفصاح عن موعد تسوية مستحقات المتقاعدين المتخلدة بزمة صندوق  
التقاعد منذ سنة 2013 . أليست الحكومة هي المسؤولة عن وضع حد لهذا التأخير  
والأذن بصرف حقوقهم عن طريق ميزانية الدولة عند عجز الصندوق وفي  
الأجال القانونية ؟

شكرا... وعفوا على الإحراج .

خلال مناقشة ميزانية راسة الحكومة.

أرجوكم دعمنا وطرح نفس الموضوع عند مناقشة ميزانية الشؤون الاجتماعية  
وسنكون لكم من الشاكرين .

رئيس جمعية أعوان المالية بصفافس

حول تصرف صندوق التقاعد.

بناء على ما صرح به وزير الشؤون الاجتماعية مؤخرا بأن خلاص متقاعدي  
صندوق التقاعد يتطلب شهريا مبلغا قدره 306 مليار أي 3 آلاف و 672 مليار  
سنويا وان الصندوق يعاني من عجز منذ عدة سنوات .وفي هذا الصدد أود أن  
ألفت نظره أن مداخل الصندوق الحقيقية والثابتة والواجب استخلاصها بكل  
الطرق القانونية تمثل مبالغ هامة تكفي لمجابهة كل حقوق المتقاعدين وصرفها  
لغايدتهم في اجالها المحددة اعتبارا وأن صندوق التقاعد بإمكانه توفير قرابة 5/1



الاعتمادات التي تصرف سنويا في مجال تأجير الوظائف العمومية للدولة والمؤسسات العامة حيث يتم وجوبا خصم 2,8 0/0 من مرتبات الإجراء مع خصم 1 0/0 مساهمة استثنائية مع ضرورة دفع الأجير 12,5 0/0 .

وإذا اعتبرنا أن المبلغ الجملي المقترح لمشروع ميزانية 2019 المتعلق باعتمادات خلاص الإجراء والموظفين قد يبلغ 15 ألف مليار فإن واردات الصندوق ستكون حتما 3 الاف 255 مليار دون اعتبار ما سيتحقق من مبالغ إضافية ملزمة من طرف المؤسسات والمنشآت العمومية "

رئيس جمعية أعوان المالية بصفافس

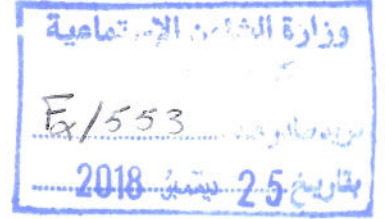
ياسين العياري

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب  
ياسين العياري

25 ديسمبر 2018



الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
الوزير



وزير الشؤون الاجتماعية  
الى  
السيد رئيس مجلس نواب الشعب، المحترم

الموضوع : حول سؤال كتابي.  
المرجع : مراسلتكم عدد 1206 بتاريخ 14 ديسمبر 2018.

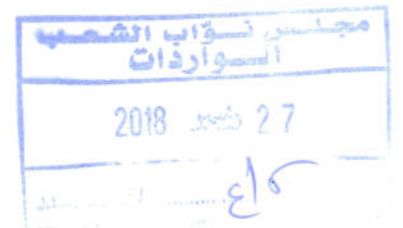
لقد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد ياسين العياري، يتعلق بتوضيح سبب تأخير صرف مستحقات متقاعدي إدارتي المحاسبة العمومية والأداءات التابعين لجمعية أعوان المالية بصفاقس المتخذة منذ سنة 2013 بدمّة الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية، وموعد تسوية هذه الوضعية.

وتبعا لذلك، أتشرف أتشرف بإعلامكم أنه بعد التثبت مع مصالح الصندوق المذكور تبين أنه تمّ صرف كامل مستحقات متقاعدي الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات التابعين لوزارة المالية بكامل تراب الجمهورية بعنوان منحة المراقبة والاستخلاص بمبلغ 6,512 مليون دينار.

وبخصوص مستحقاتهم بعنوان منحة التحفيز في مجال متابعة الإخلالات الجبائية والمخالفات والبالغة 24,366 مليون دينار، تمّ صرف جزء منها لفائدة المعنيين بمبلغ 3,824 مليون دينار وسيتمّ صرف باقي المستحقات بعنوان هذه المنحة خلال سنة 2019.

والسلام

مجلس نواب الشعب  
رئيس المجلس  
توفيق الزرلي



نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.